

قرار أميري رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٨
باعتقاد الرؤية الشاملة للتنمية " رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ "

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القرار الأميري رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الأمانة العامة للتخطيط التنموي ،
وعلى الرؤية الشاملة للتنمية التي أعدتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي ، ووافق عليها
مجلس الوزراء في اجتماعه العادي (٢٢) لعام ٢٠٠٨ المنعقد بتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٨ ،

قررنا ما يلي :

مادة (١)

تعتمد الرؤية الشاملة للتنمية " رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ " المرفقة بهذا القرار .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . وينشر في
الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٩ / ٦ / ١٤٢٩ هـ

الموافق ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٨ م

رؤية قطر الوطنية 2030

"التنمية الشاملة هي الهدف الأساسي لتحقيق التقدم والازدهار للمواطنين"

حمد بن خليفة آل ثاني

تشهد دولة قطر ازدهاراً كبيراً، فهي تواصل تحقيق تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في الارتفاع المطرد لمستويات المعيشة، كما تتواصل فيها التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة. وقد أصدرت قطر في حزيران/يونيو 2004 الدستور الدائم الذي ينظم السلطات الثلاث ويبين حقوق وواجبات المواطنين.

ومع أن قطر تشهد حالياً تقدماً في النواحي الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، فإنها استطاعت المحافظة على تقاليدھا الثقافية وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية تعتبر الأسرة الركيزة الأساسية في المجتمع. وبفضل القيادة الحكيمة لسمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تواصل البلاد تنفيذ الكثير من المبادرات الهامة التي من شأنها رفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي.

وفي ظل هذا الازدهار، فإن دولة قطر تقف عند مفترق طرق. فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية وتفرز تحديات كبيرة في آن واحد. وقد أضحت من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها.

إن الرؤية المستقبلية لدولة قطر تحدد الاتجاهات العامة للمستقبل وتبرز القيم التي تعكس طموحات شعب قطر وأهدافه وثقافته. وبإلقاء الضوء على المستقبل ستبين الرؤية الخيارات الأساسية المتاحة للمجتمع القطري. وبنفس الوقت فإنها تسخر طاقات القطريين لتطوير أهداف مشتركة توجه مستقبلهم.

إن هذه الرؤية تعنى بالنتائج العامة المستهدفة لا بتفاصيل الوصول إليها. فهي إطار عام يمكن من خلاله إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية الأكثر تفصيلاً.

تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل.

السمات المحددة لمستقبل دولة قطر / الفرص والتحديات

إن إدارة قطر الرشيدة لمواردها الهيدروكربونية الوفيرة تضمن تحسينات كبيرة في مستويات المعيشة للأجيال القادمة. ولكن التحسينات في مستوى المعيشة لا يمكن أن تكون الهدف الوحيد في مجتمع معافى. وكي تظل قطر أمينة على قيمها يتوجب عليها أن تتعامل مع خمسة تحديات رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:

- التحديث والمحافظة على التقاليد
- احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة
- النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط
- مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها

التحديث والمحافظة على التقاليد

إن المحافظة على التقاليد هي من أهم التحديات التي تواجه العديد من المجتمعات في عالم يتسم بالتحول نحو العولمة وزيادة التفاعل بين الشعوب.

لقد أدت السرعة المذهلة للنمو الاقتصادي والتوسع السكاني في قطر إلى إبراز هذه المشكلة بشكل جلي. والنتيجة هي أن الجديد قد يصطدم بالقديم في كل جانب من جوانب الحياة. فأنماط العمل الحديثة وضغوط التنافسية تصطدم أحياناً مع العلاقات التقليدية القائمة على الثقة والمعرفة الشخصية، وترهق الحياة العائلية بأشكال متعددة. كما أن ترافق التقدم مع حريات أوسع واختيارات أكثر تعدداً تشكل تحدياً للقيم التقليدية والأصيلة الراسخة في المجتمع.

ومع ذلك يمكن الجمع بين أنماط الحياة الحديثة وقيم المجتمع وثقافته. وهناك مجتمعات نجحت في تكيف التحديث مع التقاليد والثقافة المحلية. ورؤية قطر الوطنية تستجيب لهذا التحدي وتستهدف ربط القديم بالحديث بشكل متوازن.

احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة

ستلبي قطر احتياجات الجيل الحالي وتحافظ على حقوق الأجيال المقبلة.

التنمية المستدامة عملية تسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها، وهذا ما يعرف بالعدالة البيئية. ويمكن أن تتعرض حقوق الأجيال القادمة للخطر إذا تم استنزاف الموارد الهيدروكربونية الناضبة دون استبدالها بموارد أخرى متجددة، ويمكن أن نجد هذا على الأقل في ثلاث حالات:

عوائد منخفضة على الثروة من الإيرادات الهيدروكربونية؛ وإنفاق مبالغ فيه وخاصة على المشاريع المظهرية عالية التكلفة قليلة المردود، وتطور اقتصادي سريع يؤدي إلى إجهاد الاقتصاد والإضرار بالبيئة الطبيعية.

إن رؤية قطر الوطنية ستختار المسار التنموي الذي يوازن بين منفعة الجيل الحالي ومنفعة الأجيال المقبلة.

النمو المستهدف والتوسع غير المنضبط

ترغب قطر في تحقيق تقدم سريع، غير أن ما يمكن تحقيقه تقيد به حدود السرعة.

تشهد قطر توسعاً كبيراً في فعاليتها الاقتصادية. غير أن هذا التوسع قد يؤدي إلى استنزاف الموارد وإجهاد الاقتصاد مما يتسبب في إضعاف دعائم التقدم أو الجنوح به عن مساره المستهدف. وتظهر آثار هذا الإجهاد في الارتفاع السريع للأسعار، واستمراره سيؤدي إلى الهشاشة المالية، انخفاض مستوى الخدمات الحكومية، انخفاض كفاءة العمل، تدهور في

نوعية المشاريع وتأخير في مواعيد إتمامها، الإضرار بالبيئة وتوسع في الشروخ بين فئات وشرائح المجتمع. ولهذا فإن على قطر أن تتحرك بمعدل سرعة يتماشى مع تطلعات واقعية لتحسين مستدام في مستوى المعيشة ونوعية الحياة وأن تهدف إلى معدلات نمو تتماشى مع قدرة الاقتصاد على التوسع الحقيقي.

مسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة

على قطر أن تختار مسارها التنموي الذي تتماشى متطلباته مع العمالة المستهدفة كما ونوعاً والتي يعود أمر تحديدها لشعب قطر وقياداته.

تشهد قطر نمواً سكانياً متسارعاً يعود الجزء الأكبر منه للزيادة المستمرة في قوة العمل الوافدة المصاحبة للنمو الاقتصادي السريع وما نجم عنه من توسع في الحركة العمرانية والمشاريع الاستثمارية وازدياد مطرد في الإنفاق الحكومي. وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع كبير في نسبة العمالة الوافدة في قوة العمل، وبالأخص إلى تزايد غير مدروس وغير متوقع في حجم العمالة غير الماهرة. وبما أن التركيبة السكانية تحدد طبيعة المجتمع، فعلى قطر أن تقرر حجم ونوعية العمالة الوافدة المناسبة من خلال الموازنة بين ما يترتب على استقطاب هذه العمالة من حقوق ثقافية ومن احتياجات الإسكان والخدمات العامة ومن آثار سلبية محتملة على الهوية الوطنية من جهة، وبين المنافع الاقتصادية المرتجاة من زيادة نسبة العمالة الوافدة في إجمالي قوة العمل من جهة أخرى.

مسار التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وحماية البيئة وتنميتها

التنمية وحماية البيئة مطلبان لا يمكن التضحية بأحدهما لحساب الآخر.

إن لأنماط التنمية آثاراً سلبية متفاوتة على البيئة. ويمكن التخفيف من حدة هذه الآثار بالاستثمار في أحدث ما توصلت إليه التقنيات الهادفة إلى التقليل من الأضرار التي تخلفها المشاريع الاقتصادية المختلفة على البيئة، كما يمكن التخفيف من حدة هذه الأضرار بتجنب النمو السريع غير المدروس. وبالرغم من ذلك لا يمكن تجنب هذه الأضرار بشكل كامل،

وخاصة في نمط تنمية يعتمد في بدايته على صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعات الثقيلة. وتلتزم قطر حالياً بتطبيق المعايير الدولية لحماية البيئة عند تصميم وتنفيذ هذه المشاريع. كما أن عليها أن تلتزم بأن يكون مسار التنمية في المستقبل متسقاً مع متطلبات حماية البيئة. وحيثما يكن للتقدم الاقتصادي ثمن بيئي فمن الواجب تعويضه بالاستثمار في بدائل أخرى تؤدي إلى تحسين البيئة.

غير أن جهود قطر وحدها لحماية البيئة لا تكفي. فقطر جزء من منطقة الخليج التي تشكل منظومة بيئية واحدة تتأثر بممارسات وأنشطة كل بلد من بلدان الخليج. ولذلك هناك ضرورة للتنسيق والتعاون بين هذه البلدان في جميع النشاطات التي تحمي البيئة وتحافظ عليها.

إن الخطوة اللاحقة لمشروع الرؤية المستقبلية تتمثل في توضيح الاختيارات لكل سمة من السمات السالفة الذكر.

المبادئ الموجهة للرؤية الوطنية

تقوم رؤية قطر الوطنية على المبادئ التوجيهية للدستور الدائم وتوجيهات أصحاب السمو الأمير وولي العهد و الشيخة موزة ، و على مشاورات واسعة مع المؤسسات الحكومية و الخبراء المحليين و الدوليين . و تهدف الرؤية الوطنية إلى إرساء مجتمع أساسه العدل و الإحسان و المساواة . كما تجسّد مبادئ الدستور الدائم التي :

- * تصون الحريات العامة و الشخصية .
- * تحمي القيم الأخلاقية و الدينية و التقاليد .
- * تكفل الأمن و الاستقرار و تكافؤ الفرص .

ركائز الرؤية

تستند الرؤية الوطنية على أربع ركائز :

التنمية البشرية - تطوير و تنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر

التنمية الإجتماعية - تطوير مجتمع عادل و أمن مستند على الأخلاق الحميدة و الرعاية الاجتماعية و قادر على التعامل و التفاعل مع المجتمعات الأخرى و لعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية .

التنمية الاقتصادية - تطوير اقتصاد وطني متنوع و تنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر و في المستقبل و تأمين مستوى معيشي مرتفع

التنمية البيئية - إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام و التناسق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و حماية البيئة

الركيزة الأولى- التنمية البشرية

اعتمد تطور قطر حتى الآن بشكل رئيسي على استغلال النفط والغاز، ولكن هذا المصدر الهيدروكربوني آيل للنضوب. والنجاح الاقتصادي في المستقبل سيعتمد أكثر فأكثر على تمكن الشعب القطري من التعامل والتفاعل مع النظام العالمي الجديد الذي يقوم على المعرفة ويتسم بالتنافسية الشديدة. ويتم ذلك من خلال بناء أنظمة صحية وتعليمية متطورة تقدم أفضل الخدمات التعليمية والصحية وتطوير قوة عمل محفزة للتنمية تشارك فيها العمالة الوطنية بشكل فعال وتعزز بالعمالة الوافدة الماهرة.

تهدف دولة قطر إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم. ويتيح هذا النظام الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم ويوفر لهم أفضل تدريب

ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته العلمية. كما يشجع هذا النظام التفكير التحليلي والنقدي وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه. ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم. ولدعم النظام التعليمي المنشود تطمح قطر لأن تكون مركزاً فعالاً للبحث العلمي والنشاط الفكري.

ولتحسين صحة المجتمع القطري تعمل قطر على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية، ويوفر للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة، وتكون مرافقه متاحة لجميع السكان ورسوم يستطيعون تحملها.

التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه.
الدستور الدائم

تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون.
الدستور الدائم

أما بالنسبة لقوة العمل فستعمل قطر على زيادة المشاركة الفعالة للعمالة الوطنية. غير أن عدد سكان قطر لا يكفي في الأمد المنظور للتعامل مع النظم والبنى التحتية والمتطلبات الأخرى لنمو

سريع في اقتصاد متشعب ومعقد التقنية. لذا فإن تحقيق طموحات الرؤية المستقبلية يتطلب سد النقص في قوة العمل الوطنية بالعمالة الوافدة. وإن اجتذاب التركيبة المناسبة من المهارات والاحتفاظ بها يقتضي توفير حوافز مناسبة ووضع إجراءات تنظيمية لحفظ حقوق العمالة الوافدة وتأمين سلامتها.

العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة
الاجتماعية وينظمها القانون

الدستور الدائم

الغايات المستهدفة :

سكان متعلمون

نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري ، ويتضمن :

- * مناهج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية
- * فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد .
- * برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع

شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الأطفال و الشباب القطريين بالمهارات اللازمة و الدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه ، تعمل على :

- * ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري و المحافظة على تراثه .
 - * تشجيع النشء على الإبداع و الابتكار وتنمية القدرات .
 - * غرس روح الانتماء و المواطنة .
 - * المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية و الرياضية .
- مؤسسات تعليمية متطورة و مستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة .

نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة .

دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي و الفكري و البحث العلمي .

سكان أصحاء بدنياً ونفسياً

نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويمكن جميع السكان من الوصول إليه و الانتفاع بخدماته ، ويقوم على :

- * وضع رسوم يستطيع الجميع تحملها بناء على مبدأ الشراكة في تحمل التكاليف
- * تغطية جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية و العلاجية ، و العناية بالصحة البدنية و النفسية على حد سواء مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال و النساء و الأطفال .
- * بحوث صحية عالية الجودة تهدف إلى تحسين كفاءة و جودة خدمات الرعاية الصحية .

نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة ، توجهها سياسة صحية وطنية تتضمن معايير محددة و تراقب الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و الإدارية و الفنية للنظام .

بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية .

التزام مستمر من جانب الدولة بتوفير التمويل الكافي للمحافظة على صحة المواطنين لا يلغى مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية .

قوة عمل كفؤة وملتزمة بأخلاقيات العمل مشاركة متزايدة ومتنوعة للقطريين في قوة العمل من خلال :

- * استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب .
- * تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية و الإدارية العليا في قطاعات الأعمال و الصحة و التعليم .
- * إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدراته
- * زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيًا .

مشاركة مستهدفة للعمالة الوافدة :

استقطاب التوليفة المرغوبة من العمالة الوافدة ورعاية حقوقها وتأمين سلامتها ،
و الحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة منها .

الركيزة الثانية - التنمية الاجتماعية

تتطلع دولة قطر إلى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الإنسان القطري القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة

تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية. وسوف يكون للمرأة في هذا المجتمع دور فعال في كافة جوانب الحياة، لا سيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية.

الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن. وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها.
الدستور الدائم

وستعمل قطر على توفير الأمن والاستقرار للسكان، وعلى تأمين الحاجات الأساسية وضمان

تكافؤ الفرص للمواطنين. كما أنها ستعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البناء والانفتاح على الثقافات الأخرى انسجاماً مع هويتها العربية والإسلامية.

تصون الدولة دعائم المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين.
الدستور الدائم

يقوم المجتمع القطري على دعائم العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة ومكارم الأخلاق.
الدستور الدائم

كما ستعمل قطر على تعزيز دورها الإقليمي المهم والبناء، خصوصاً ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي ستساهم قطر في تحقيق الأمن والسلام العالميين وتنفيذ التزاماتها الدولية.

الغايات المستهدفة : الرعاية و الحماية الاجتماعية

* المحافظة على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية و الدينية و المثل العليا .

* بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين ، يرفع حقوقهم المدنية و يضمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع و يؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة و الصحة .

بنية المجتمع

بناء مؤسسات عامة فعالة و منظمات مجتمع مدني نشطة و قوية تساهم في :

* المحافظة على التراث الثقافي الوطني و تعزيز القيم و الهوية العربية و الإسلامية .

* تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجات و رغبات الأفراد و المنشآت الاقتصادية .

* بناء مجتمع آمن و مستقر تسيّره مبادئ العدل و المساواة و سيادة القانون .

* تعزيز قدرات المرأة و تمكينها من المشاركة الاقتصادية و السياسية ، و خاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار .

* غرس و تطوير روح التسامح و الحوار البناء و الانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني و الدولي .

التعاون الدولي

* تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصادياً و سياسياً و ثقافياً ، خصوصاً في إطار مجلس التعاون الخليجي و الجامعة العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي .

* تكثيف و تعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة و الشعوب الأخرى عامة .

* رعاية و دعم حوار الحضارات و التعايش بين الأديان و الثقافات المختلفة .

* المساهمة في تحقيق الأمن و السلم العالميين من خلال مبادرات سياسية و معونات تنموية و إنسانية .

الركيزة الثالثة - التنمية الاقتصادية

الاقتصاد القطري المتمسك بالحيوية هو الأساس الذي سيبنى عليه الازدهار الاقتصادي والارتفاع المستمر في مستوى المعيشة. غير أن إدامة الازدهار تتطلب إدارة حكيمة للموارد الناضبة لتضمن للأجيال القادمة موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها. وعلى هذه الإدارة أن تؤمن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

إن موارد قطر الهيدروكاربونية الوفيرة يمكن استثمارها لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق ما يلي: الاستثمار في بنى تحتية بجودة عالمية، بناء آليات فعالة لتقديم الخدمات العامة، تكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم تطوير القدرات المتعلقة

بزيادة الأعمال والابتكار. إن هذه المنجزات إن تمت تقدم بدورها منطلقاً أوسع لتنويع الاقتصاد وتحويل قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة وللنشاطات الصناعية والخدمات عالية القيمة. غير أنه يجب عدم التقليل من شأن التحديات.

تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقاً لأحكام القانون.

الدستور الدائم

يتمثل التحدي الأول في قيام القطاع الخاص بتأدية دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. وتفترض الرؤية المستقبلية أن تدريب ودعم رواد الأعمال شرط أساسي مسبق لتمكين القطاع الخاص من القيام بالدور المطلوب منه، علاوة على توفير آليات الدعم المالي وغير المالي التي ستحتضن وتنمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد حققت قطر تقدماً كبيراً في تطوير مناخ سياسي وتنظيمي يدعم قطاع الأعمال. إلا أن الحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من الخطوات لتعزيز التنافسية واجتذاب الاستثمار في ظل اقتصاد دولي ديناميكي لا تقيد الحدود الجغرافية.

أما التحدي الثاني فسيكون اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية . فعندما يصبح التضخم متأصلاً أو عند تنفيذ عمليات تطوير متسرعة ، أو عندما تصبح الخدمات العامة غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة ستزيد المخاطر على استدامة الازدهار و على التماسك الاجتماعي . وستكون هنالك حاجة إلى إدارة اقتصادية ماهرة وبعيدة النظر و إلى مؤسسات فعالة ونشيطة للتقليل من آثار هذه المخاطر .

يجب أن تكون استراتيجية قطر الاقتصادية واعية لعدد من المخاطر التي قد تحد من تحقيق طموحتها . و الضمان الأفضل للوقاية من هذه المخاطر يتمثل في الأسواق المفتوحة و المرنة و آليات الحماية الاجتماعية التي يمكن تحمل تكلفتها ، و الاحتياطي المالي الوقائي و الاستراتيجي .

الغايات المستهدفة

الإدارة الاقتصادية السليمة

- * معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي و الأجيال المقبلة .
- * استقرار مالي و اقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر .
- * مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية .
- * بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير .
- * التنسيق مع دول مجلس التعاون و التعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية و الإقليمية و العالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية .

الاستغلال المسؤول للنفط و الغاز

- * الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي و الإنتاج، و بين التنوع الاقتصادي ودرجة الإستنزاف .
- * إدارة قطاع نفط وغاز محفز و محرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة و مشارك في تنمية الموارد البشرية و بناء القدرات الاقتصادية .
- * بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز و جعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر و للعالم .
- * الاحتفاظ باحتياط إستراتيجي من النفط و الغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني و التنمية المستدامة .

التنوع الاقتصادي المناسب

- اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على النشاطات الهيدروكاربونية و تتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص و يحافظ على تنافسيته من خلال المراحل التالية :
- * التوسع في الصناعات و الخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكاربونية .
- * بلورة و تطوير أنشطة اقتصادية تخصص بها قطر و بناء الطاقات التقنية و البشرية لمطالبات هذه الأنشطة .
- * اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحث و التطوير و الابتكار ، و بالتميز في ريادة الأعمال ، و تعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد و تطوير المجتمع ، و بنية تحتية مادية و معلوماتية متطورة، و مؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة و شفافية و إخلاص و تنال ثقة المستخدمين من هذه الخدمات .

الركيزة الرابعة - التنمية البيئية

تسعى دولة قطر إلى حماية بيئتها الطبيعية التي ميّزها الله بها والمحافظة عليها. ولذا فإن قطر ستنفذ عملية التنمية بكل الحرص على البيئة ومن منطلق الشعور بالمسؤولية تجاهها فتوازن بدقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين شروط الحفاظ على البيئة. وستزداد ركيزة البيئة أهمية عندما تضطر

قطر للتعامل مع القضايا البيئية المحلية مثل آثار نضوب الموارد المائية والهيدروكاربونية، وآثار التلوث على تدهور المنظومة البيئية، علاوة على التعامل مع

تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً
للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال.
الدستور الدائم

القضايا البيئية العالمية مثل آثار الارتفاع الحراري على مستويات المياه في قطر وبالتالي على التطور العمراني الساحلي. ويتطلب تقييم حدة المخاطر والتعامل مع التغيرات المتوقعة تعبئة الطاقات وتضافر الجهود لمعالجة المشاكل التي قد تنجم عنها.

“إننا بحاجة لأن نولي اهتمامنا لبيئتنا الطبيعية التي استودعها الله سبحانه وتعالى أمانة بين أيدينا بحيث نستثمرها بمسؤولية واحترام لما فيه خير البشر. ولا شك أن بيئتنا ستبادلنا الرعاية إن نحن كنا السابقين في اهتمامنا بها”

موزة بنت ناصر المسند

الغايات المستهدفة

الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة .
المحافظة على البيئة و حمايتها بما في ذلك الهواء والأرض و المياه و التنوع
البيولوجي ،
ويتم ذلك عن طريق :

* شعب واع بيئياً يتمن الحفاظ على الموروث البيئي في قطر و في الدول المجاورة

* نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويتسجيب
للمستجدات .

* بناء مؤسسة بيئية فعالة ومتطورة تقوي الاحساس العام بأهمية سلامة البيئة
وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها . وهذه المؤسسات تقوم بتنظيم برامج توعية
بيئية ووضع خطط لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك .

* دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة لتغير المناخى .

وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمرانى
والتوزيع السكاني .

تشجيع التعاون الإقليمي بين الدولة المحيطة بالخليج العربى لتبني معايير وقائية تخفف
من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية فيها .

القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ ،
لاسيما على بلدان منطقة الخليج .

تحقيق الرؤية

توفر رؤية قطر الوطنية قاعدة لصياغة استراتيجية وطنية شاملة. وستساعد هذه الاستراتيجية على تطوير أهداف تنموية وفقاً للأولويات، وعلى توضيح العمليات التنفيذية اللازمة، وأدوار الجهات المعنية، ووضع معايير لقياس الأداء.

وكخطوة لاحقة، ستتولى الأمانة العامة للتخطيط التنموي وبتوجيه من القيادة العليا للبلاد تنسيق الجهود لصياغة الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وذلك بالتشاور والشراكة الكاملة مع الجهات المعنية، ولا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى. وستبادر الأمانة العامة أيضاً إلى تشجيع كافة الفرقاء للمشاركة الواسعة في هذه الجهود لضمان الفهم الصحيح لأبعاد هذه الرؤية والالتزام بتحقيقها.

إن الاستراتيجية الوطنية ستنفذ على المدى المتوسط لضمان تحقيق تقدم جوهري في مسار الرؤية الوطنية، وستوفر إطاراً عاماً ومتكاملاً لاستراتيجيات قطاعية متسقة تشمل خططا وبرامج ومشاريع استنبطت وصيغت لتساعد على تحقيق الرؤية.

إن تحقيق هذه الرؤية مسؤولية وطنية. وللمجتمع القطري بكافة فئاته وقطاعاته الاقتصادية دور هام يؤديه في هذا الصدد. وهذا يتطلب تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية الضرورية، وتوفير الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، ودعم التعاون والشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير مناخ حيوي لقطاع الأعمال وإتاحة مجال أوسع لنشاط المجتمع المدني.